ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد التاسع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2026م
www.ajsp.net

"لبنان: والخيارات الاقتصادية الصعبة"

إعداد الباحثة:

سناء احمد حبيب

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد التاسع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2026م
www.ajsp.net

ملخص البحث

تعد الأزمة الاقتصادية الذي عرفها لبنان في مطلع عام 2019 من أشد أزماته الاقتصادية، إذ شهد انهيارًا ماليًّا حادًّا نتج عن تراكم الديون، وخلل هيكلي في نموذج اقتصادي ريعي ناجم عن فشل نظام حكم طائفي فاسد، وديون هائلة، أدى لتدمير مدخرات، وتدهور الليرة وفقدان القدرة الشرائية، وتضخم مفرط، وانهيار القطاع المصرفي، وتأثر القطاع السياحي، وبالتالي تدهور الخدمات الأساسية. وتفاقمت هذه الأزمة بانفجار مرفأ بيروت، في ظل أية إصلاحات سياسية ومالية.

ترافق هذا كله مع أزمة سياسية مستعصية تعيق الإصلاحات الضرورية، مما زاد من هشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وقوّض الاستقرار الأمني وزاد من التوتر، بحيث تشابكت الأزمة المالية مع عوامل جيوسياسيّة وتحدّيات أمنية، خصوصًا مع تزايد الضغوط الإقليمية وتأثيرها على قدرة الدولة والمؤسسات على الاستجابة، الأمر الذي هدد بانهيار كامل للخدمات الأساسية ودفع نحو مزيد من التطرف وعدم الاستقرار. فتحولت بذلك الأزمة، الى أزمة وجودية تتطلب حلولا جذرية وإرادة سياسية حقيقية تعمل على تصحيح المسار واستعادة ثقة المواطنين والمجتمع الدولي بلبنان. .

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، الفساد الحكومي، الاقتصاد الريعي، الإصلاحات الاقتصادية.

مقدمة

منذ بداية الأزمة الاقتصادية في لبنان عام 2019، دخل البلد في دوامة من الانهيار المتواصل طالت جميع جوانب الحياة، من المالية العامة وسعر صرف الليرة، إلى الخدمات الأساسية والبنى المؤسساتية. ومع اقتراب مرور ست سنوات على هذه الأزمة غير المسبوقة، نرى أن لبنان لم يخرج بعد من أزمته، بل يعيش حالة من "تسكين مؤقت" للأعراض، لا ترتقي إلى مستوى التعافي الحقيقي. فعلى الرغم من بعض المؤشرات الشكلية التي توحي بتحسّن محدود في بعض القطاعات، مثل الاستقرار النسبي لسعر الصرف أو الانتعاش الموسمي للسياحة، إلا أن الأسباب البنيوية للأزمة لا تزال قائمة، بل تتعمق، خصوصًا في ظل انعدام الثقة الكامل بين الدولة ومواطنيها، والدولة والمجتمع الدولي، وعجز الدولة عن تنفيذ إصلاحات جوهرية، وتغليب المصالح الخاصة على المصالح الوطنية، ولعل ما غزّى الأزمة وسارع الى الانهيار الحاصل هو الاشتباك والتناحر بين القوى السياسية واستغلال الأزمة لتحقيق أجندات ومشاريع سياسية كلّ وفق رؤيته. هذه العوامل كلها عرقلت أي محاولة للخروج من هذه الأزمة ووضعت لبنان أمام خيارات اقتصادية صعبة، كان لها تداعياتها الداخلية والخارجية على المجتمع اللبناني، استلزم فهمها العودة الى الأسباب الجذرية لهذه الأزمة الاقتصادية، وكيفية تفاقمها ووصولها إلى حد الانهيار، وما كانت خيارات لبنان اليوم للخروج من هذه الأزمة الاقتصادية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث في فهم الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية التي يعيشها لبنان منذ نشأته، واعتماده على الاقتصاد الريعي، هذه الأزمة التي اشتدت وبلغت حد الانهيار عام 2019، نتيجة التفاقم في الأوضاع الاقتصادية الناجمة عن الفساد الحكومي والانهيار الحاصل في القطاع المصرفي والمالي، إلى جانب تأثير الصراعات السياسية والإقليمية على القطاع الاقتصادي اللبناني مما انعكس سلبا على الوضع الداخلي والخارجي للبنان ما تطلب العمل الجاد على تحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية لتحقيق الاستقرار والتنمية في البلاد.

أسباب اختيار البحث

يواجه لبنان أزمة اقتصادية حادة صنّفت بالأسوأ في تاريخه، وأثرت على حياة المواطنين ورفاهيتهم وعلى انعدام الثقة بينهم وبين السلطة الحاكمة، الأمر الذي جعل البحث عن حلول أمرًا ضروريًا وحاجة ملحّة تستلزم إصلاحات اقتصادية وسياسية لعودة الثقة الى المواطنين وتحقيق الاستقرار والتنمية. كما أن تسليط الضوء على الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية في لبنان يمكن أن يؤدي الى وضع استراتيجيات ملائمة للتعامل معها، مع ما يستتبع ذلك من تقديم للحلول باعتبار أن أزمة لبنان ليست وليدة اليوم، وبالتالي هي تحظى باهتمامٍ دوليٍ، الأمر الذي يجعل من معالجتها أمرا ضروريا.

إشكالية البحث

ما هي الأسباب الجذرية للأزمة الاقتصادية في لبنان، وما هي الخيارات الاقتصادية الصعبة التي يواجهها لبنان للخروج من هذه الأزمة وتحقيق الاستقرار والتنمية؟

الفرضيات

1. يعتبر الفساد المستشري وسوء الإدارة في الحكومة أحد أهم الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية في لبنان.
2. إن الاعتماد المفرط على القطاع الريعي مثل السياحة والخدمات المالية ساهم في ضعف الاقتصاد اللبناني، كما أن تراك الديون الحكومية أدى الى أزمة اقتصادية خانقة.
3. الصراعات السياسية الداخلية والأوضاع الأمنية أثرت على الاستقرار الاقتصادي في لبنان.
4. الإصلاحات الاقتصادية والسياسية ضرورية لتحقيق الاستقرار التنمية في لبنان وللعودة ثقة المواطنين بالحكومة من جهة والمجتمع الدولي بلبنان من جهة أخرى.

منهجية البحث

تمّ اعتماد المنهج التحليلي لتحليل الأسباب الرئيسية والتفاقميّة للأزمة الاقتصادية التي عصفت بلبنان. وكيف أثر تفاقم الأزمة بضعف ثقة المجتمع الدولي بلبنان، وضعف ثقة الشعب اللبناني بحكومته. والمنهج الوصفي لوصف الحال في لبنان والأوضاع الاقتصادية المتردية التي عاشها اللبنانيون نتيجة هذه الأزمة الاقتصادية.

المبحث الأول: الأزمة الاقتصادية اللبنانية جذورها

يشهد لبنان مسارًا تنمويًا متعثرًا منذ عام 2019، تخللته اضطرابات اقتصادية واجتماعية عميقة بلغت ذروتها في أزمة معقدة. وخلافًا للأزمات الأخرى التي تعرض لها البلد في تاريخه، فإن الأزمة الحالية هي نتاج إخفاقات داخلية على مستوى السياسات وصدمات خارجية ضخمة[1].

بدأت الأزمة المالية والاقتصادية في لبنان بالتفاقم عام 2019 متسببة في اندلاع احتجاجات حاشدة، وفي ظلها تراجعت قدرة لبنان على سداد الديون وتحويل الأموال، ما أدى إلى انخفاض قيمة العملة، وارتفاع المواد الغذائية والمحروقات والمواد الأساسية الأخرى، واجهت البنوك اللبنانية ضغوطًا كبيرة نتيجة تسارع عمليات سحب الودائع، مما أدى إلى انهيار بالقطاع المصرفي. في عام 2020 تطورت الازمة بشكل كبير بسبب تداعيات جائحة كورونا والانفجار الذي حدث في مرفأ بيروت في أغسطس من نفس العام، والذي اعتبر بمثابة الضربة القاضية للاقتصاد اللبناني، حيث تسبب في تدمير جزء كبير من البنية التحتية الاقتصادية والقدرة الإنتاجية للبلاد. ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع النمو الاقتصادي وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتعاظم الدين العام. ولان جذور المعضلة الاقتصادية في لبنان قديمة وتمتد حتى نشأت الكيان اللبناني الحديث نفسه، فإن عوامل الأزمة تراكمت مع مرور السنين[2]، فبات الانهيار الاقتصادي في لبنان أزمة عميقة الأوجه ناجمة عن أسباب يمكن تصنيفها بـ: أسباب جذرية (هيكلية وسياسية)، الفساد وسوء إدارة، الدين العام، الاقتصاد الريعية، والسلطة السياسية. أسباب تفاقمية، تمثلت بانهيار القطاع المصرفي، انفجار المرفأ، إلغاء وظيفة لبنان السياحية، إلى جانب التوترات الإقليمية والعقوبات الأميركية.

المبحث الثاني: الأسباب الجذرية (هيكليّة وسياسية)

1- الفساد وسوء الإدارة

تعتبر ظاهرة الفساد الاقتصادي من أقدم المشاكل التي رافقت نشوء الدولة اللبنانية وقد يكون شكل النظام اللبناني وتركيبته خير دليل على هذا الواقع المرير. إذ يشكل نظام الحكم السياسي في لبنان بيئة خصبة للفساد الاقتصادي، عن طريق تسهيل عمليات السرقة والفساد وغض النظر عن المخالفات التي تجري على حساب الدولة اللبنانية والشعب اللبناني والأخطر هو عدم تطوير القوانين المتعلقة بالهدر العام وعدم إعطاء حيّز كافي جدي للسلطة القضائية، فالسلطة القضائية يجب أن تكون أداة مراقبة ومحاسبة مستقلة بكيانها وقرارها، ولكن وبسبب تفشي ظاهرة التبعية والمحسوبية والفساد تم تعطيل دور هذه السلطة أو التقليل من تأثيرها. فالبحث في قضية الفساد الاقتصادي في لبنان شائكة بسبب التركيبة السياسية اللبنانية التي تقف عقبة رئيسية في طريق التقدم والازدهار. ونجد أن المسؤولين السياسيين في لبنان يصرفون وقتهم بالجدالات السياسية العقيمة التي تلعب دورا أساسيا في الفلتان الأمني والاقتصادي في لبنان. فالفساد المستشري من خلال إساءة استعمال السلطة، المعطاة بوكالة، لأغراض الإثراء الشخصي، وغياب الإدارة الرشيدة (إطار تشريعي غير ملائم، نظام قضائي غير فعال، وعدم الشفافية)، غياب سياسات محاربة الفساد، الضعف المؤسساتي لمؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة، الأجور المنخفضة لبعض المراكز الحساسة، الثقافة المحلية. كما يظهر الفساد كلما تلاشت الحدود بين منطق المصلحة العامة ومنطق المصلحة الخاصة. وإذا قبل المواطن بالفساد، فالسبب يعود إلى تسهيل معاملته، وكذلك الحال بالنسبة للشركات

---

(1) الإسكوا، تحديات التنمية في لبنان: المسار المتغير نحو الإصلاح، ص 1.

(2) محمد قواص، ما بعد الانهيار: طريق لبنان الصعب للخروج من أزمته الاقتصادية، 26 ماي 2023، ص 2.

التي، ولتسيير أعمالها، لا تتردد في "إطعام" أصحاب القرار[3]. من هنا بات الفساد متحكم في جميع قطاعات المجتمع والمؤسسات الحكومية، والفساد في لبنان متفشي في جميع صوره بما في ذلك الرشوة والمحسوبية والاختلاس وشراء الأصوات. لذلك نرى أن الفساد يطال أصحاب النفوذ على كل المستويات، حتى الموظف البسيط في دائرة رسمية أصبح رهينة الفساد.

إن المشاكل التاريخية التي مرّ بها لبنان وما زال لغاية اليوم يمر بها من أزمات وحروب داخلية وخارجية)، أدت إلى ضعف دور الدولة وتنامي ظاهرة الفساد الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الدين العام، الذي وصل اليوم لغاية 183% من النتائج المحلي الإجمال، ولتنامي هذا الدين بسرعة فائقة ارتباطات ببنية النظام السياسي والطبقة الحاكمة على وجه الخصوص من خلال وضع اليد على مقدرات الدولة واستغلالها بشكل بشع دون العودة إلى الشعب اللبناني أو دون اظهار تفاصيل الصفقات التي تتم تحت الطاولة إلى العلن. كل هذا يشير إلى أن مشكلة الفساد الاقتصادي اليوم هي من أهم وأخطر المشاكل التي يعاني منها لبنان، لذلك لا بد من معرفة أسباب هذه المشكلة وكيفية حلّها، فالمشكلة تتعدى الدين لتطال كبت السلطة القضائية وتهميش رأي الشعب الذي يعتبر مصدر السلطات ما يعتبر جريمة بحق الشعب والوطن فالدولة اللبنانية عاجزة لغاية اليوم من التعاطي مع مشكلة الفساد بشكل واضح وحيادي بسبب ارتباط هذا النظام بعائلات اقطاعية وأحزاب سياسية طائفية، كلها تبغى الربح على حساب الدولة والشعب[4].

2. الدين العام

لطالما شكلت أزمة الدين العام في لبنان، واحدة من أكثر القضايا الاقتصادية والاجتماعية تعقيدًا وخطورة في آن واحد[5]. وتكرر الحديث بين الحين والأخر عن هذا الدين، وسعى البعض جراء ذلك إلى إلقاء التهم جزافًا بهدف تحميله لفريق معين من اللبنانيين، لا سيما فريق الرئيس الشهيد رفيق الحريري، مسؤولية وتبعية زيادة مجموع هذا الدين العام، مع العلم أن جميع الفرقاء السياسيين وخاصة من هم في السلطة الآن، شارك في وضع وإقرار جميع الموازنات والقوانين المالية التي أقرت في مجلس النواب على مدى السنوات الماضية منذ العام 1975 وحتى اليوم[6]. فكثر الحديث عن أسبابها، بدءًا من الفساد المستشري في الدولة والمؤسسات العامة وسوء إدارة الموارد، وغياب استراتيجية للنمو الاقتصادي، إلى جانب الاعتماد على السياسات النيوليبرالية الكارثية التي لعبت الدور الأكبر في تراكم الديون وارتفاع الفوائد، بالإضافة إلى اعتماد الاستدانة من المصارف الخاصة والجهات الدولية المانحة كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق العام زاد من حدة الأزمة على جميع المستويات، خاصة وأن الارتباط بتلك الجهات الدولية فرض على لبنان شيئًا فشيئًا تبني سياسات نيوليبرالية أكثر تطرفًا في ظل غياب شبكات حماية اجتماعية.

بدأت أزمة الدين العام تتراكم تدريجيًا خلال فترة الحرب الأهلية اللبنانية (1975–1990)، واتخذت منحىً تصاعديًا عام 1982 مع أول انهيار لليرة، ثم أخذت بالتفاقم بشكل غير عادي خلال فترة إعادة الإعمار التي تلت الحرب، حيث لجأت حكومة الرئيس الراحل رفيق الحريري الأولى (1993 – 1995)، إلى سياسة الاستدانة من المصارف الخاصة بمعدلات فائدة مرتفعة بذريعة تمويل مشاريع

(3) محمد زريق، الفساد الاقتصادي: علّة لبنان المركزية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد التاسع، المجلد الأول، نوفمبر 2017، ص 47، 48.

(4) محمد زريق، الفساد الاقتصادي: علة لبنان المركزي، مرجع سابق، ص 48.

(5) هاني عضاضة، الدين العام في لبنان: المأزق الأكبر، بالعربية، 28، مايو 2025، تاريخ الاطلاع، 4،1،2026، الرابط: https://share.Google6yHxFmC04oIDFhahz

(6) أنظر، أسباب في نظرة تراكم الدين العام اللبناني، ص 1، الرابط: hhps://www.fuadsiniora.com

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

إعادة الإعمار، في حين تعرضت إيرادات الدولة، إضافة إلى الأرباح الناتجة عن مشاريع إعادة الإعمار، إلى هدر ونهب منظم. هذا واتسمت الفترة الممتدة من عام 2005 حتى اليوم بغياب كبير للقوى السياسية الثورية، والهيئات النقابية الفاعلة، بخاصة بعد نجاح قوى الحكم بإضعاف الاتحاد العمالي العام، على الرغم من الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي شهدها لبنان في الأعوام 2011، 2015،2019، حتى بات المجتمع اللبناني مشرعا لكل أنواع السرقات، إضافة إلى تزايد التدخلات الخارجية التي بالفعل خلقت أوضاعًا أكثر تعقيدا أسهمت في تعميق الانقسامات الطائفية وتعطيل المؤسسات الدستورية[7].

واليوم بلغت نسبة الدين العام في لبنان مستوى قياسيًا خطيرًا في نيسان 2025، إذ لامست 183% من الناتج المحلي الإجمالي، وفق أحدث بيانات صادرة عن البنك الدولي، ما يضع البلاد ضمن قائمة أكثر خمس دول مديونية في العالم إلى جانب اليابان والسودان. وتخطى الدين الإجمالي عتبة الـ104 مليارات دولار، في ظل انكماش اقتصادي حاد وتدهور غير مسبوق، في قيمة الليرة اللبنانية التي سجلت 89 ألف ليرة مقابل الدولار. هذا الانهيار يفاقم كلفة الدين الخارجي الذي يشكل حوالي 65% من إجمالي الدين العام. ومع خدمة دين سنوية تقارب 12 مليار دولار، أي ما يتجاوز 40% من الإيرادات الضريبية للدولة، تحذر مجموعة البنك الدولي من مسار مالي "خارج عن السيطرة"، مؤكدة أن الاستمرار من دون إصلاحات جذرية وهيكلية سيؤدي إلى انجار الدين العام[8].

لقد بُني الاقتصاد اللبناني بعد الحرب على الاستدانة لـ"تمويل المشاريع العامة" و"إعادة الإعمار"، والخصخصة لـ"تحفيز النمو"، ومنذ ذلك الحين، شهد لبنان تحولات كبيرة في هيكليته الاقتصادية، واعتمدت الحكومات المتعاقبة على إصدار سندات الدين بشكل متفلّت لجذب الأموال، وخصخصة جميع القطاعات بشكل تدريجي، هذا الاتجاه الذي تبنّته الحكومات المتعاقبة نتج عنه نمو اقتصادي قصير المدى وغير مستدام، إلى أن بدأت تكاليف الفائدة على الدين تتزايد، بالتزامن مع تفشي الفساد واستشراء المحسوبية، واستفادة قلّة من النخبة الحاكمة والمستثمرين المتحلقين حولها عبر مراكمة المليارات من الدولارات كأرباح غير شرعية. فتفجّرت تناقضات هذا الاقتصاد القائم بشكل نهائي عام 2019، ولم يعد من الممكن الاستمرار في اتباع نفس هذه سياسات الترقيع. أما اليوم ووسط غياب تام للحلول وإمكانيات المعالجة للانهيار، يمر لبنان بفترة رمادية حتى وصفات صندوق النقد الدولي باتت خارج الواقع، ولم يعد ما تقدمه الجهات الدولية كافيًا لسد العجز وإعادة عقارب الساعة للوراء، لذلك هناك حاجة ملحّة لوجود بدائل حقيقية ومطالب عملية إلى جانب تغيير النظام السياسي، تؤدي إلى إعادة جدولة الدين العام وجدولة الديون، وربما الغاء ما يكن اعتباره ديونًا كريهة استخدمت لسنوات لكي يتربّح منها قلة من النافذين سياسيًا وماليًا[9].

3. الاقتصاد الريعي

كثيرًا ما يوصف الاقتصاد اللبناني بأنه اقتصاد ريعي، والمقصود بذلك أنه قائم على استغلال مصادر دخل محدودة وناجمة عن ملكية الأصول من دون زيادة أي قيمة مضافة من خلال الإنتاج الحقيقي. والاقتصاد اللبناني الخدماتي تتغلغل فيه عناصر ريعية[10]،

---

(7) هاني عضاضة، الدين العام في لبنان، مرجع سابق.

(8) ديون لبنان على حافة الانفجار المالي: عجز قياسي واقتصاد منكمش، الحرة بيروت، 23 أبريل 2025، تاريخ الإطلاع: 2026/4/1. الرابط: hhps://share googleSFEsQqKKMD3eTRFRL

(9) هاني عضاضة، الدين العام في لبنان: المأزق الأكبر، مرجع سابق.

(10) ريان فاخوري، جذور الاقتصاد الريعي في لبنان: دور المصارف والاحتكارات في خلق الأزمة المالية الحالية، المفكرة القانونية،

فمنذ التسعينات ولبنان يعتمد رؤية اقتصادية قصيرة المدى مبنية على الخدمات، لا سيما تأمين الخدمات للبلدان المجاورة، فباتت مرهونة إلى حد كبير بالأجواء السياسية في المنطقة، وفي سبيل إعادة إعمار البلاد، ركّزت حكومة رفيق الحريري على استمالة المودعين الأجانب من خلال الفوائد المرتفعة، ما تسبب بنشوء اقتصاد ريعي والحؤول دون تطوير القطاع الإنتاجي وتنويعه. فتبين مع المدى البعيد، أن هذا الإجراء مرتفع الكلفة لأنه أدى شيئًا فشيئًا إلى استنزاف احتياطي الدولار، وتسببت المساومات السياسية، على مدى سنوات، بتعطيل الإصلاحات الضرورية، فكانت النتيجة استفحال الفساد وتراكم الدين واستمرار حالة انعدام الاستقرار[11].

فالبنية الاقتصادية التي تمحورت حول الاستدانة والمضاربات المالية لم تأت بإنتاج مفيد، بل العكس. أدت إلى تقويض القطاعات المنتجة في البلاد، بينما تراكمت الأرباح المتضاعفة الناجمة عن الملكية دون أكثر. فعلى سبيل المثال، ووفقًا للدراسة التي تطرقت لهذه المسألة بالتفصيل وهي التي ترأسها الخبير الاقتصادي توفيق كسبار بطلب من وزارة الاقتصاد (والتي بدورها خضعت لضغوطات من الاتحاد الأوروبي للتصدي لهذه المشكلة) تحت عنوان "المنافسة والسوق اللبنانية"، والصادرة عام 2003. متناولة 288 سوقًا و7029 شركة. وجدت الدراسة أن 52% من الأسواق اللبنانية يمكن اعتبارها احتكارية، بحيث تهيمن عليها 5 شركات أو أقل، وتحتكر نسبة 60% من المبيعات والأرباح. ويستنتج تقرير البنك الدولي لعام 2006، استنادا إلى هذه المعطيات وغيرها، أن ما يسميها الأرباح الريعية الناجمة عن الاحتكار في الأسواق اللبنانية تصل إلى نحو 16% من اجمالي الناتج المحلي. وبحسب تقديرات مصرف كريدي سويس لعام 2013، فان تقريبا نصف الثروة الوطنية، المقدرة ب 91 مليار دولار، مركزة بأيدي 8900 شخص فقط. والأمثلة كثيرة حول الاحتكارات في لبنان، فالاحتكارات مستحوذة على الاقتصاد اللبناني بشكل شامل ومريع. وهذه الظاهرة مكنت الشركات والأفراد المستفيدين أن يحققوا أرباحًا فاحشة على مدى عقود، من خلال استغلال موقعهم في السوق للتحكم بالأسعار وفرض شروط الاستيراد والبيع وغيرها من الممارسات الريعية، أي من دون انتاج أي قيمة إضافية حقيقية في الاقتصاد[12].

من هنا أكد وزير الاقتصاد اللبناني عامر البساط، بأن ومن ضمن الإجراءات المتبعة أو الخطة الاقتصادية الواجب اتباعها لرؤية اقتصادية شاملة التي على لبنان الانطلاق منها، ألا وهي نقل الاقتصاد اللبناني من ريعي يعتمد على الاستهلاك والاستيراد، إلى انتاجي واستثماري قادر على المنافسة في الأسواق العالمية"، خصوصًا أن لبنان يمتلك من المقومات ما يؤهله في تحقيق هذه الرؤية، من رأسمال بشري وقدرات طبيعية وموقع جغرافي مميز، كما أشار "الى أن البلد قادر تاريخيًا على الوصول إلى مستويات أعلى مما هو عليه اليوم، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب معالجة التحديات وإطلاق إصلاحات جدية"[13].

4. أزمة النظام السياسي

يعدّ النظام السياسي اللبناني نظامًا غير مستقرّ، وهو مولّد لأزمات متعدّدة تعكسها طبيعته الاجتماعيّة والديمغرافّية من جهة،

2020/1/24، تاريخ الزيارة، 2026/1/2. الرابط: hhps://share.google.IP1SGeI90I5fZEhSK

([11]) منى علمي، لبنان والسقوط السريع في الهاوية، صدى، 20 ديسمبر 2019، تاريخ الزيارة: 2026/1/3، الرابط: hhps://share.googlediWMGgpoBTI9N2oCr1

([12]) ريان فاخوري، جذور الاقتصاد الريعي في لبنان، مرجع سابق.

([13]) مقابلة، أجراها وزير الاقتصاد عامر البساط، مع منى، بتاريخ 10 ديسمبر 2025، بعنوان: هدفنا نقل الاقتصاد من ريعي يعتمد على الاستهلاك والاستيراد إلى انتاجي واستثماري قادر على المنافسة في الأسواق العالمية. الرابط: hhps://info3.com

والأوضاع المستجدّة على الساحة السياسيّة من حين لآخر من جهة أخرى[14]، تمخض هذا النظام السياسي المستمد من الطائف عن هيمنة النخبة القائمة على أساس طائفي، الذي أفرزت معادلة التي وضعها اتفاق الطائف حكومة ودولة تعملان على مستوى "القاسم المشترك الأدنى". مما جعل عملية اتخاذ القرارات شبه مستحيلة، الأمر الذي تطلب إيجاد حلول من خارج المؤسسات، أو تدخل وسيط خارجي[15]. فلا يمكن لأي انهيار اقتصادي أن يحدث دون خلفية سياسية، وفي لبنان تتداخل عدة عوامل في الازمة الاقتصادية تأتي السياسية في مقدمتها، بحيث تتشابك صراعات المنطقة مع الاشتباك السياسي الداخلي لتعطي الأزمة بعدًا أعمق وأقسى. فكلما كلما اشتدت الأزمة السياسية انعكست مزيدا من الانهيار الاقتصادي، إذ تظهر اثارها بالدرجة الأولى على سعر صرف الليرة اللبنانية، لما ثبت من رابط قوي بين الوضع السياسي وتأثيراته النفسية على سعر الصرف. والدلائل على ذلك كثيرة، فمثلا قبل تكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيل الحكومة في 8 أكتوبر 2020، وصل الدولار إلى 8800 ليرة لبنانية، وعند الحديث عند تكليفه بدأ بالانخفاض، ووصل إلى 6450 ليرة بالانخفاض ثم عاد إلى الارتفاع مع التعقيدات السياسية واشتدادها، وذات الأمر حدث عند تكليف نجيب ميقاتي وعند إصدار مراسيم تشكيل حكومته بتاريخ 10 ديسمبر 2021. وبعد استقالة حكومة "في مواجهة التحديات" برئاسة حسان دياب عقب انفجار مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020، ازداد المشهد السياسي تعقيدًا ما بين حالة الإنكار والاستعصاء السياسي. هذه الحالة غذّتها التناقضات بين مختلف القوى السياسية ومشاريعها ومقاربتها حول هوية لبنان المستقبلية، شكل النظام السياسي الأمثل ودور حزب الله الوظيفي في لبنان والمنطقة. لان معظم القوى السياسية المؤثرة تسعى للاستفادة من إطالة أمد الأزمة لتحقيق مشاريعها. وبدورها هذه المشاريع للقوى المحلية مرتبطة بقوة خارجية. انطلاقًا من هذه الحقيقة فقد لبنان المناعة والتحصين الوطني الذاتي، وأصبح الاستثمار في الوضع المالي والاقتصادي وفي نقاط الضعف الاجتماعي سهل المنال، مما جعله مكشوفًا في كافة المجالات وعرضة للاهتزازات البنيوية، وقابلا للتأرجح صعودا أو هبوطًا بفعل أي تطورات سياسية محلية أو خارجية. وطالما بقي المشهد على حاله في ظل غياب الاستقرار السياسي المحلي، والتسوية الوطنية واضطرابات في الإقليم المليء بالتناقضات، لا يستقيم الكلام عن النهوض وفرملة الانهيار في لبنان، بل سيشهد على تفاقم الأزمة أكثر فأكثر في ظل غياب تام للحلول[16].

المبحث الثالث: الأسباب التفاقمية للانهيار الاقتصادي

1. انهيار القطاع المصرفي

تعد المصارف من الأعمدة الأساسية للنظام المالي والاقتصادي في أي دولة، حيث تلعب دورًا حيويًا في تمويل الأعمال، وتسهيل العمليات المالية، وتوفير الائتمان للأفراد والشركات. تعتبر محورًا أساسيًا للحياة الاقتصادية وعمودها الفقري بسبب الدور الاستراتيجي الذي تلعبه في النظام المالي للدولة. وبالتالي يعتمد نجاح المصارف بشكل كبير على الثقة التي يمنحها العملاء ففقدان الثقة يمكن أن

(14) رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجيّة الأمريكيّة (الأهداف والأدوات والعقوبات)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانيّة، ص 142، 143.

(15) أنظر، مجموعة البنك الدولي، منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لبنان تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، الدراسة التشخيصية المنهجية عن لبنان، 15 حزيران 2015، ص 25.

(16) أيمن عمر، الأزمة اللبنانية في أبعادها الاقتصادية والسياسية والأمنية، آفاق عربية وإقليمية، العدد التاسع، 2021، ص 23.

يؤدي إلى تدهور أدائها ومن ثم الانهيار[17]، غير أنه وبسبب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بلبنان، والتي صنفت بالأسوأ في تاريخ لبنان الحديث صرّح الوزير الاقتصادي السابق جورج قرم أن النظام المصرفي في لبنان انهار ويحتاج إلى سنوات طويلة من الإصلاح ليتمكّن من استعادة ثقة اللبنانيّين والمنطقة وحتّى على الصعيد الدولي[18]، فقد انهار الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 38% بالقيمة الحقيقية. وقد فقدت الليرة اللبنانية، التي كانت مثبتة بالدولار منذ عام 1997، أكثر من 98% من قيمتها في السوق السوداء، وتحلفت الحكومة عن سداد ديونها، وأصبح المودعون غير قادرين على الوصول إلى أو التصرف في أموالهم المحتجزة في البنوك التجارية، ومثل الدين العام الموحد للقطاع العام، أكثر من سبع مرات الناتج المحلي الإجمالي الحالي (بما تحويه من ديون الحكومة ومطالبات البنوك التجارية على مصرف لبنان "بنك لبنان") وتدهور تقديم الخدمات[19]. وبأنّ الوضع الاقتصادي والمالي المتردّي اليوم، هو نتيجة سياسة التقشّف الاقتصاديّة التي اعتمدتها الحكومة، وبأنّنا اليوم في قلب الانهيار الاقتصادي والنقدي، نتيجة السياسات التي اتبعت منذ ثلاثين عامًا، وما يحصل في القطاع المصرفي يتطلّب لجنة تحقيق مؤلّفة من خبراء مال ومدقّقي محاسبة محليّين ودوليّين، لمعرفة حقيقة ما حصل[20].

بدأت الأزمة الاقتصاديّة اللبنانيّة مع بداية الأزمة السوريّة وانقطاع العلاقات اللبنانيّة السورية، فسورية رئة لبنان الاقتصاديّة، ولبنان يتأثّر بشكل كبير بما يجري في سوريا. وازدادت معاناة اللبنانيّين جرّاء توافد مليون سوري أو أكثر إلى لبنان إلى جانب تحمّل ضغوط "المجتمع الدولي" بألّا يعمل على إعادتهم[21]. استمرّت هذه الأزمة إلى أن بلغت ذروتها وظهرت الأزمة الماليّة إلى العلن في تشرين الأوّل 2019، وفوجئ الكثير بالانهيار المالي المحتوم الذي توالى، وذلك بسبب الاعتقاد السائد بأنّ مبدأي الديمقراطيّة التوافقيّة وعدم التدخّل الدولة في الاقتصاد (وكلاهما متجذران في القطاعين المصرفي والعقاري)، هما عاملان استثنائيّان قادران على الصمود.

في العام 2020، وعلى ضوء تراجع قيمة الليرة اللبنانيّة بسبب الأزمة الماليّة التي بلغت أشدّها، دخل الاقتصاد مرحلة السقوط الحرّ[22]. اذ عانى مصرف لبنان من تراجع حادّ في الاحتياطي بالعملات الأجنبيّة بسبب السياسات النقديّة المتّبعة منذ عقود، أبرزها:

---

(17) يسرا أحمد أبو زيد، أزمة الإفلاس المصرفي في لبنان: الأسباب ومسارات الإصلاح، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة: العدد 9، المجلد 3، أيلول 2024، ص 1206.

(18) مقابلة أجرتها، سعدى علوه مع جورج قرم، أزمة الجمهورية المصرفية والعقارية اللبنانية: "معيب أن تزداد خريطة الفقر بدل أن تنحسر في مئوية لبنان"، نشرت في المفكرة القانونية، 2020/4/15

(19) ريكاردو هوسمان، أوغو بانيزا، كارمن راينهارت، دوغلاس باريوس، كليمنت برينوت، خيسوس دابوين باتشيكو، كليمنس غراف فون لوكنز، فرانك موسي ولويس منتوري، نحو انتعاش مستدام لاقتصاد لبنان، ص 1، ملخص باللغة العربية للاستنتاجات الرئيسية للتقرير الكامل نشر على الرابط التالي: https://growthlab.hks.harvard.edu

(20) مقابلة أجرتها تريز منصور مع جورج قرم، بعنوان: هل أفلست المصارف؟، منشورات الجيش، الموقع الرئيسي للجيش اللبناني، العدد 416، شباط 2020.

(21) حوار أجراه كلّ من بشار اللقيس، وعبادة كسر مع جورج قرم، هل يمكن أن نخرج من أزمة لبنان الماليّة والاقتصادية؟ وكيف؟، مجلة الآداب، 2019/11/21.

(22) ليديا أسود، الاقتصاد السياسي اللبناني: من اقتصاد مفترس إلى اقتصاد يلتهم نفسه، مركز مالكوم كير. كارينغي للشرق الأوسط، 22 مارس 2021. تاريخ الاطلاع: 2025/5/20، hhps://www.carneigieen.dow.ment.org

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

التثبيت الطويل الأمد لسعر صرف الليرة اللبنانيّة مقابل الدولار، والهندسات الماليّة المتّبعة في السنوات الأخيرة، وعدم التطبيق الجديّ لإجراءات التحوطيّة الكليّة. وترافق ذلك مع انخفاض حادّ في تدفّق رؤوس الأموال إلى لبنان، والاعتماد بشكل شبه وحيد على القطاع المصرفي لاستقطاب رؤوس الأموال وعدم تفعيل وتطوير أسواق ماليّة أخرى، بالإضافة إلى عدم تطبيق الإصلاحات البنيويّة، وعدم تقليص الاختلالات في الماليّة العامة وارتفاع النفقات العامّة بشكل مفرط، وهدر الفرص الإصلاح، والتراجع التدريجي للثقة المحليّة والخارجيّة.

وفي آذار 2020 قررت الحكومة الامتناع عن سداد مستحقّات "اليوروبوندز" دون خطّة، ودون المباشرة بمفاوضات مع الجهات الدائنة لإعادة الجدولة، ما يؤثّر على الثقة الخارجيّة بالدولة اللبنانيّة وقدرتها في تعبئة موارد ماليّة خارجيّة، على الأقلّ في المديَين القريب والمتوسّط.

فعانى القطاع المصرفي من تعثّر غير مسبوق، حيث تمّ حجز أموال المودعين بالدولار، وجري العمل على تسييلها جزئيًّا بالليرة اللبنانيّة، وفق شروط قاسية، وبسعر قسري أقلّ من سعر السوق بكثير، في حين يتمّ فرض قيود على التحويلات إلى الخارج بشكل غير قانوني واستنسابي. كما تمّ فرض قيود على السحوبات بالليرة اللبنانيّة أيضًا، وإن كانت أقلّ حدّة ممّا هي بالنسبة إلى السحوبات بالدولار.

كما شهد لبنان انهيار سعر صرف الليرة بنسب غير مسبوقة، لا سيّما في ظلّ غياب المعالجات السليمة والمستدامة، واستمرار سياسة التمويل من خلال الاقتراض، ولو المحدود، من الخارج (فعلى الرغم من ارتفاع نسب الدين العام والتضخم، لا تزال الدولة تسعى لأن تقترض، تحديدًا من البنك الدولي، لتمويل شبكات الأمان)، ومن أموال المودعين (لسدّ العجز في ميزانيّة شركة كهرباء لبنان ولتمويل الدعم، وغيره)، ومن خلال طبع العملة، وتذويب الخسائر التي تتكبّدها الدولة والسلطات النقدية بفرض ضريبة تضخّم من دون سقوف تثقل كاهل اللبنانيين. وقد ترافق هذا الانهيار مع تعدّد أسعار الصرف بتفاوت كبير، منها السعر الرسمي الذي كان قبل الأزمة (1.507 ليرات للدولار)، وسعر السحوبات المصرفية (ليرة للدولار 3.900) وسعر منصة صيرفة (التي افتتحت عملها في أيار 2021 بسعر 12.120 ليرة للدولار ليصبح 16.500 ليرة للدولار نهاية آب 2021)، وسعر السوق الموازية الذي وصل إلى 22.500 ليرة للدولار في منتصف تموز 2021)، وما يرتبط بذلك من فوضى وفلتان في الأسعار، وبخاصّة أسعار المواد الاستهلاكيّة الأساسيّة، والتسعير الاستباقي على الرقم الأعلى.

مقابل هذه الفوضى، تغيب الضوابط الفعّالة وإجراء المعالجة المستدامة. فمنذ بداية الأزمة تمّ اتّباع إجراءات غير فعّالة وارتجاليّة لمعالجة تدهور سعر الصرف، مثل توزيع الدولار على الصرّافين، أو فرض قيود على شركات تحويل الأموال، أو دعم بعض القطاعات أو بعض السلع، أو اتّخاذ قرارات لم تنفّذ أو غير قابلة للتنفيذ، مثل الدولار الطلّابي، والدولار السياحي، والدولار الزراعي، ودولار المحروقات، والدولار الطبّي[23].ومع ذلك، يتيح الانهيار الحاصل في القطاع المالي للبنانيين فرصة إنعاش اقتصادهم السياسي غير السليم بطبيعته. في حين أنّ هذه العمليّة تتطلّب تغييرًا سياسيًّا جذريًّا، بما في ذلك تفكيك المنظومة الطائفيّة لتقاسم السلطة، وإطلاق

(23) أنظر، اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا، الحوار الوطني الاقتصادي والاجتماعي للبنان، الأزمة الاقتصاديّة والماليّة والنقدية، خلاصات أولية ومقترحات للمعالجة، مطبوعات الأمم المتحدة، الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، 2021، ص 11، 12.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

نموذج اقتصادي تعاد صياغته من جديد، يبتعد عن النيوليبراليّة ليتّجه نحو دولة الرعاية المركزيّة، وأن يكون الإصلاح الضريبي حجر الأساس في أيّ رزمة إصلاحيّة من شأنها إعادة النهوض بالدولة اللبنانيّة[24].

2. إلغاء وظيفة لبنان السياحيّة

لطالما تميّز لبنان بموقع جغرافي فريد وتاريخ عريق، جعله وجهة سياحيّة بارزة تجذب المؤرّخين والباحثين والسيّاح العرب والأجانب على حدّ سواء[25]. وقد دلت مؤشّرات عالميّة على هذه الاهمّيّة السياحية للبنان: إذ

- صنّفت صحيفة نيويورك تايمز لبنان ضمن أبرز وجهات الاستجمام وقضاء العطلات في عام 2009.
- أعلنت المنظّمة العربيّة للسياحة مدينة جبيل عاصمة للسياحة العربيّة لعام 2016.
- احتلّت بيروت المرتبة 11 بين أجمل 50 مدينة عالميًّا في 19 فبراير 2016[26].
- فازت وزارة السياحة اللبنانيّة بجائزة أفضل حملة ترويجيّة عربيّة عن حملتها "أهلا بهالطلّة" في برلين.
- نال موقع "رواد من بلاد الأرز" اللبناني جائزة أفضل موقع الكتروني عربي للسياحة لعام 2023[27].

فباتت السياحة في لبنان تشكل المحرّك الأساسي للاقتصاد الوطني، إلّا أنّ نجاحها يرتكز على تكامل عوامل الجذب السياحي، وهي عديدة تقف جميعًا في دائرة متراصّة بحيث يؤدّي أيّ خلل في أي عامل من عوامل الجذب السياحي إلى فشل الموسم أو إضعافه بالحدّ الأدنى خصوصًا على الصعيد السياسي والأمني[28].

لكن وعلى الرغم من الأهمّيّة الكبيرة لقطاع السياحي في دعم الاقتصاد اللبناني، إلّا أنّ الظروف الأمنيّة والسياسيّة المتقلّبة التي عصفت في لبنان قد أعاقت نموّه، بين الحين والآخر فحالت دون ذلك، فقد أشارت الأرقام بشكل واضح إلى أنّ السياحة اللبنانيّة شهدت منذ عام 2011 بداية تراجع في أعداد الزوّار الخليجيّين الذين كانوا يقصدون لبنان وسوريا معًا. تؤكّد الأرقام الصادرة عن وزارة السياحة هذا التراجع، حيث انخفض عدد الخليجيّين القادمين إلى لبنان بنسبة 40.2% في عام 2011 أي العام الأوّل للاندلاع الأزمة السوريّة. استمرّ هذا الانخفاض في عام 2012 بنسبة 57.8%، وسجّل تراجعًا آخر بنسبة 40.6% في عام 2013، ورغم تسجيل نموّ طفيف في عام 2014 بنسبة 12.8%، وفي عام 2015 بنسبة 6.8%، إلا أنّ التراجع العام في أعداد السيّاح الخليجيّين الذين يزورون لبنان ظلّ ملحوظاً[29].

---

(24) ليديا أسود، الاقتصاد السياسي اللبناني، مرجع سابق.

(25) محمد ماضي، انعكاسات الحرب اللبنانية على قطاع السياحة ونظرة مستقبلية، بحث اقتصادي اجتماعي، دار النهار للنشر، بيروت، 1981، ص 12.

(26) فوزي فواز، دبلوماسية الترويج السياحي والصحي، الدورة التدريبية الخاصّة للملحقين المتمرنين في السلك الخارجي في ملاك وزارة الخارجيّة والمغتربين، المعهد الوطني للإدارة، 2016، ص 3، 4.

(27) أسرار شبارو، السياحة في لبنان... هل أثرت الأحداث الأمنيّة على موسم البترول" المنتظر؟، 16 أوغسطس ،2023.

(28) عصام نعمة اسماعيل، النظم السياحية: دراسة حول التشريعات والأنظمة السياحية والفندقية، مكتبة الاستقلال، بيروت، 2008–2009، ص 6.

(29) جيهان فقيه، الصناعة السياحية والتنمية المستدامة في لبنان... بين التحديات المحلية والتنافسية العالميّة، كلية الحقوق والعلوم

مرّ القطاع السياحي في لبنان بأسوأ مواسمه على الإطلاق عام 2012، فالانقسام السياسي والطائفي والمذهبي وصل إلى حدّ لا يوصف، نتيجة القرار الخليجي بعدم توجّه السيّاح الخليجيّن إلى لبنان، على أثر المواقف السياسيّة التي جاءت على خلفيّة الانقسام حول الحرب السورية. فبقي الوضع على ما هو عليه حتّى العام 2014، حين دخل لبنان موجة التفجيرات الانتحاريّة التي نفّذتها الجماعات التكفيريّة[30]، ورغم الجهود التي قامت بها القوى الأمنيّة آنذاك لتفادي التفجيرات التي عصفت بلبنان في العامين 2013 و2014، إلّا أنّ الخلاف حول قانون الانتخاب أثر سلبًا على العلاقات الإقليميّة للبنان، ممّا أدى إلى تدهور القطاع السياحي ووصوله إلى وضع حرج.

إنّ دخول لبنان مرحلة الخضّات الأمنيّة المرتبطة بتصاعد هجمات الجماعات التكفيريّة، وغياب المعالجات السياسيّة المرافقة لهذا الملفّ، أبقى لبنان خارج الخريطة السياحيّة. فبيّن العامين 2014 و2019 لم تكن الأحوال الأمنيّة والسياسيّة على ما يرام، رغم فترات الهدوء النسبي، وقدوم المغتربين في مواسم الأعياد والفرص السنويّة. فالانقسام السياسي المرافق للحرب في سوريا ومشاركة حزب الله بها وانسحاب تداعياتها على الداخل اللبناني، لم يحّيد القطاع السياحي.

شهد لبنان في النصف الثاني من العقد الأخير تحديات اقتصاديّة وسياسيّة معقّدة تفاقمت بسبب جائحة كورونا. ورغم انحسار الوباء، لم يتمكّن القطاع السياحي من التعافي بشكل كامل بسبب تدهور سعر صرف الليرة واستمرار الأزمة السياسيّة. كما تأثّر القطاع السياحي لصيف 2023 بشدّة جرّاء اندلاع الحرب الإسرائيليّة على غزّة وامتداد تداعياتها إلى لبنان[31]، ممّا أدّى إلى خسائر تقدّر بثلاثة مليارات دولار، وفقًا لرئيس نقابة القطاع السياحي في لبنان جان البيروتي[32].

وكان قد حذّر الوزير اللبناني وليد نصّار من حساسيّة هذا القطاع للأوضاع الراهنة. وتوقّع تقرير صادر عن وكالة "ستاندر آند بورزغلوبال" توقع ركودًا في السياحة في لبنان بسبب الحرب في غزّة، مشيرًا إلى اعتماد لبنان الكبير على السياحة وتوقّع تراجع الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد بنسبة تصل إلى 10% في حال تراجع إيرادات السياحة بين 10% و30% عن مستويات عام 2022[33].

وفي توصيف لأحوال القطاع السياحي يعني أن لا حصّة للبنان داخل التفاؤل الذي سجّلته منظّمة السياحة العالميّة التابعة للأمم المتحدة، حول تعافي القطاع السياحي العالمي في العام 2024، من تداعيات كورونا بشكل كامل. فالوكالة وثّقت خروج 1.3 مليار شخص خلال العام 2023، وهؤلاء يمثّلون زيادة بنسبة 44% مقارنة مع حركة الخارجين للسياحة في العام 2022 ونسبة 88% مقارنة مع العام 2019[34].

السياسيّة والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2018–2019، ص 309.

(30) خضر حسان، السياحة اللبنانية تحقق أسوأ المخاوف الدوليّة، المدن، (جريدة الكترونية)، الجمعة 29، 2024. تاريخ الزيارة، الرابط: hhps:// www.almodon.com

(31) خضر حسان، السياحة اللبنانية تحقق أسوأ المخاوف الدوليّة، مرجع سابق.

(32) عبد الرحيم محمد، انتظار الحرب "يضرب السياحة اللبنانية... والخسائر تتجاوز 3 مليارات دولار، جسور، بوست، 7 أغسطس 2024. تاريخ الزيارة، الرابط: hhps:// www jusoorpost.com

(33) مقابلة أجرتها العربيّة مع وزير السياحة اللبناني وليد نصار، الحرب في غزة لها تأثير سلبي كبير على لبنان، 9 نوفمبر 2023. تاريخ الزيارة، الرابط: hhps//www.alarabiya.net

(34) خضر حسان، السياحة اللبنانية تحقق أسوأ المخاوف الدوليّة، مرجع سابق.

واليوم شهدت المناطق الجنوبية من لبنان نزوح مئات الآلاف من السكّان بسبب الأوضاع الأمنيّة المتدهورة، وما لحق بهذه المناطق من دمار هائل نتيجة الحرب، ما أثر على البنية التحتيّة والخدمات، وزاد من تعقيد الوضع الإنساني والاقتصادي في البلاد[35]. والذي انعكس بدوره على الغاء الموسم السياحي في لبنان نتيجة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في البلاد. إذ أن الحرب الجارية في منطقة الشرق الأوسط كان لها تأثير سلبي ومباشر على الاقتصاد اللبناني عامة، وخاصّة قطاع السياحة الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد اللبناني بحسب وزير السياحة اللبناني وليد نصار[36]. والقطاع السياحي يبقى رهينة الاستقرار وعزل لبنان عن محيطه وعدم الانغماس في مشاكل المنطقة التي تعيش أصعب فترات وجودها[37].

3. تفجير مرفأ بيروت

بتاريخ 4 آب 2020، دوّت انفجارات ضخمة في مرفأ بيروت، الشريان الرئيسي للاقتصاد الوطني[38]، إذ هزّ انفجار هائل هذا المرفأ، ممّا أسفر عن تدمير معظم منشآته وألحق أضرارًا بالغة في المناطق السكنيّة والتجاريّة المكتظّة الواقعة ضمن نطاق المنطقة، كما طال مناطق مجاورة على بعد خمسة كيلومترات[39]، فدمّرت معظم المنشآت وسوّت الأحياء المجاورة بالأرض، ممّا أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص وإصابة أكثر من 6.500 وتشريد حوالي 300.000 شخص. ووفقًا للبنك الدولي فقد تأثّرت 56% من المرافق التجاريّة والصناعيّة (جميعها مملوكة للقطاع الخاص)، بالإضافة إلى التسبّب في الخسائر للمؤسّسات التجاريّة المجاورة للميناء فقد امتدّت الأضرار الناجمة عن انفجار ميناء بيروت إلى المباني السكنيّة والمدارس والمستشفيات حيث كانت أضرار الانفجار هائلة مع فاتورة إصلاح ضخمة تجاوزت 15 مليار دولار أميركي، ممّا أضاف عبئًا على التحدّيات الاقتصاديّة الخطيرة التي تواجه البلاد أصلًا وخصوصًا فيما يتعلّق ببيئة الأعمال والمؤسّسات في بيروت[40].

جاء الانفجار في وقت كان فيه لبنان يعاني جملة من التحدّيات الاقتصاديّة والأمنيّة والسياسيّة، فعلى المستوى الاقتصادي عانى لبنان، حالة من الاحتقان الشعبي بسبب تدهور الأوضاع المعيشيّة، وتفشّي البطالة، وانهيار العملة اللبنانيّة، وارتفاع الأسعار بشكل جنوني.

(35) أنظر، أخباركم اللبنانية، انهيار السياحة في لبنان: كيف تسببت الأزمات الأمنيّة والاقتصاديّة في تدمير قطاع السياحة؟ 17 يوليو،

(36) مقابلة أجرتها العربيّة مع وزير السياحة وليد نصار، الحرب في غزة لها تأثير سلبي كبير على لبنان، مرجع سابق.

(37) جاسم عجاقة، السياحة لا ترحم والنتيجة ضاع الموسم، مرجع سابق.

(38) تواضرس أراجي كيبيدي، وسفين أريك ستاف، مها قطاع، انفجار في خضم الأزمات، تأثير انفجار ميناء بيروت على المؤسّسات التجاريّة في المدينة، منظمة العمل الدوليّة، 2021، ص 10.

(39) أنظر، تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم، تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت، آب 2020، ص 10.

(40) تواضرس أراجي كيبيدي، وغيرهم، مرجع سابق، ص 11.

وفي الجانب السياسي يعاني لبنان حالة هشاشة سياسيّة مزمنة فرضتها نظام المحاصصة الذي أعقب تطبيق اتفاقيّة الطائف عام 1989، والذي أسس لاقتسام السلطة على أساس الانتماءات الدينيّة والطائفيّة، وهو ما أدّى إلى ارتهان الحكم في لبنان للقوى المنفذّة المحليّة أو المرتبطة بجهات إقليميّة ودوليّة.

أمّا في الجانب الأمني جاء هذا الانفجار بعد أن شهد لبنان توتّرًا واضحًا بين الكيان الصهيوني وحزب الله، في يوليو/تموز 2019، إذ حاولت خليّة من حزب الله استهداف الكيان الصهيوني ردًّا على عمليّات استهداف لقياداتها في الداخل السوري.

وأمام هذا الواقع الذي فرضه انفجار مرفأ بيروت واجه لبنان تحدّيات كان لها انعكاسات على المستوى الداخلي والخارجي ممّا فاقم الضغط على اقتصاد البلد[41]. اذ تفاقمت التدهورات الاقتصاديّة في لبنان بشكل كبير إثر انفجار المرفأ، الذي يعدّ شريانًا حيويًّا للاقتصاد اللبناني كونه الميناء الأبرز لاستيراد والتصدير في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسّط، وتحريك العجلة الاقتصاديّة، فبتفجيره واجه الاقتصاد اللبناني خسارة تقدّر بخمسة مليارات دولار، موزعّة على شقّين، الأوّل نتيجة توقف المرفأ عن العمل، والثاني كلفة الأضرار التي أصابت المرفأ. إضافةً لذلك واجه لبنان أزمة غذائيّة نتيجة لتدمير صومعة الحبوب الرئيسيّة في الميناء ممّا أدى إلى نقص حادّ في مخزون القمح، الأمر الذي هدّد الأمن الغذائي للبلد وفقًا لتصريح وزير الاقتصاد راؤول نعمة. بالمقابل عانى لبنان من غياب خطّة واضحة لمعالجة الأزمة، ممّا أثّر على ثقة الأطراف الخارجيّة، وبالتالي حجم المساعدات الدوليّة ومشاريع إعادة الإعمار ودورها وشروطها. هذا فضلًا عن تخلّف لبنان عن سداد ديون سندات اليورو في مارس[42].

ناهيك عن خسائر القطاع السياحي الذي تراجعت موارده منذ عام 2019، في وقت تضرّر أكثر من 90% من فنادق بيروت بدرجات مختلفة، بينما لا يزال هناك غياب لأيّ خطّة حكوميّة من أجل انعاش القطاعين الصناعي والزراعي، بهدف إيصال لبنان إلى الحدّ الأدنى من الاكتفاء الذاتي[43].

المبحث الرابع: العقوبات الأميركية والتوترات الإقليمية

لعبت سياسات الولايات المتّحدة تجاه المنطقة عمومًا ولبنان خصوصًا، دورًا أساسيًّا في تراجع الاقتصاد، إذ أصابت الاقتصاد اللبناني ومجتمعه ككلّ، وهذا مرتبط بمنظورها لموقع لبنان داخل المنطقة حصرًا، وربطًا بوجود المقاومة الإسلاميّة وسياستها، وما تقوم به في لبنان. فلبنان المهدّد اقتصاديًّا والغارق في الفساد، بات من الانهيار الكلّي نتيجة السياسات الاقتصاديّة المتعاقبة والتي رافقها الضغوط الخارجيّة، لا سيّما من الإدارة الأمريكيّة، والتي تسعى إلى استغلال الأزمة ضدّ المقاومة، حيث لا يخفي الأميركيّون عداءهم لها، ويحاولون بشتّى الطرق التضييق عليها والتهويل على حاضنتها الشعبيّة بالإضافة إلى إجراءات تلاحق المتعاطفين عبر القارّات، وعقوبات على قياديّين وشخصيّات في لبنان قريبة منها. وعلى الرغم من قانوني العقوبات اللذين أصدرهما الكونغرس الأميركي بحقّ حزب الله عامي 2015 و2018 "حزب الله" والذي يفرض عقوبات صارمة على من يدعم بصورة مباشرة أو غير مباشرة المقاومة في

(41) أنظر، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، انفجار بيروت وتداعياته على لبنان، وحدة الرصد والتحليل، 2019، ص 3.

(42) مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، انفجار بيروت وتداعياته على لبنان، مرجع سابق، ص 4.

(43) جو معكرون، لبنان بعد انفجار بيروت: بين فشل الدولة والوصاية الدوليّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 25 آب، ص 3.

لبنان. إلّا أنّه في واقع الحال فإنّ الاستهداف كان للبنان أكثر من المقاومة وذلك بسبب الخيارات التي سار فيها[44]. ومن أهم تلك الخيارات كان ارتباط لبنان الوثيق بسوريا، فما أن اندلعت الأزمة السوريّة حتّى انتقلت ارتداداته بشكل سريع إلى لبنان، هذا البلد المرتبط بشكل وثيق بلبنان على المستويات التاريخيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة يؤثّر سلبًا وبشكل حادّ على الاقتصاد اللبناني. فانخفض معدّل النموّ الحقيقي في إجمالي الناتج المحلّي اللبناني بنحو 9.2 نقطة مئويّة لكلّ عام من سنوات الصراع، ممّا أدّى إلى خسائر تراكميّة في الناتج المحلّي تقدّر بمليارات الدولارات ما بين عام (2012 و2014)[45].

وبجميع الأحوال، إنّ ما حصل في لبنان عام 2019، من انهيار كان نهاية حقبة من التراكمات التي انفجرت بالسياسة أولًا، ومن ثمّ بالاقتصاد والمال والنقد، وتزامنت مع جائحة كورونا وما أدّت إليه من تباطؤ للاقتصاد العالمي. وقد تبدو أسباب ما حصل اقتصاديّة لكنّها بالفعل سياسيّة، فلبنان كان ولا يزال بلد التجاذبات والمطامع والخاصرة الرخوة في الشرق الأوسط[46].

إنّ التدخل الإقليمي والدولي اللبناني هو جزء من اللعبة اللبنانيّة الداخليّة، والأحزاب اللبنانيّة الحاكمة هي امتداد له أو على صلة به بشكل ما، والأزمة الاقتصاديّة تحتّم استدعاء التدخّل الخارجي، خصوصًا في بلد مفتوح مثل لبنان[47]. واليوم يتجلّى التضييق الدولي على لبنان في منع العديد من الدول من مدّ يد المساعدة للبنان، من خلال ربط أيّ مسار إنقاذي وداعم للاقتصاد اللبناني بأجندات ومطالب سياسيّة جزء منها معلن، وأجزاء أخرى غير معلنة. الأمر الذي انعكست نتائجه سلبًا على لبنان، بإلغاء وظيفته السياحيّة وتفجير مرفأه وانهيار قطاعه المصرفي. فالولايات المتحدة بعد أن تفشل أدواتها المتعدّدة للضغط والهيمنة (سياسيًّا وعسكريًّا ودبلوماسيًّا) لم يبقَ في يدها إلّا الأداة الاقتصاديّة، وتحديدًا في القطاع النقدي، حيث أنّ كلّ عقوباتها اليوم تندرج حول الدولار، واستعماله والتضييق على الدولار والأفراد والمجموعات، ذلك النظام البنكي العالمي يمرّ عبر نيويورك وهي تتحكّم بالتحويلات[48].

المبحث الخامس: خيارات لبنان الإصلاحية للخروج من الأزمة

بناءً على فهمنا لجذور الأزمة، يمكن القول بأن ما يحتاج اليه لبنان اليوم ليس "مساعدات طارئة"، بل تحوّل جذري في الرؤية والقيم والنهج. فما يعيشه لبنان ليس نتاج كارثة طبيعية، بل ثمرة نظام متقن في انتاج التعطيل، من الانهيار المالي إلى تآكل مؤسسات الدولة، يتجلى بالخلل البنيوي في كل مفصل من مفاصل الاقتصاد والسياسة. من هنا يقف لبنان أمام خيارات اقتصادية صعبة تستوجب التالي:

(44) نجاح حمود، لبنان مثالًا... كيف يواجه محور المقاومة العقوبات الأمريكيّة والحصار؟، الميادين، 6 تموز 2021. https; www.almayadeen.net

(45) أنظر الملخص التنفيذي لتوقعات موظفي البنك الدولي، تقييم تداعيات الأزمة السورية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، أيلول 2013.

(46) بولا أسطيح، أزمات وكوارث متلاحقة تنتهك اللبنانيين، بدأت في 2019 مع الانهيار المالي... ووصلت إلى ترقب الحرب، الشرق الأوسط، صحيفة العرب الأولى، أغسطس 2024

(47) شفيق شقير، الحراك اللبناني: البواعث والمكونات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، 23 ديسمبر، 2019.

(48) نجاح حمود، لبنان مثالًا... كيف يواجه محور المقاومة العقوبات الأميركية والحصار، مرجع سابق.

- بناء علاقات قوية مع المجتمع الدولي، وإظهار الالتزام الجدي بالإصلاحات المطلوبة لاستعادة ثقة المانحين، هذا الدعم مشروط بتنفيذ إصلاحات حقيقية، فقد أعربت الدول المانحة وصندوق النقد مرارا استعدادهم للمساعدة شرط تطبيق الشفافية ومكافحة الفساد.
- يعتبر الدين العام اللبناني من بين الأعلى عالميا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تجاوز 150 بالمئة بحلول منتصف 2024، ووفق مسودة إصلاحات كانت قائمة بين لبنان وصندوق النقد الدولي، فان التحدي هنا يكمن في تنفيذ إصلاحات مالية جذرية تشمل ترشيد الانفاق الحكومي، ومكافحة الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، وإعادة هيكلة الدين العام بما يتماشى مع قدرة الاقتصاد على التعافي[49].
- اعادة توجيه النمو نحو الاقتصاد المنتج، فالاقتصاد الريعي الذي اعتمد على العقارات والخدمات لم يعد مجديا، وبالتالي يجب دعم قطاعات الزراعة، الصناعة، التكنولوجيا، والطاقة النظيفة، وهذا لا يتم إلا عبر تشجيع الاستثمار، وتسهيل البيئة القانونية والضريبية، وتحفيز المبادرات المحلية[50].
- بينما انهارت الثقة بالنظام المصرفي بالكامل، فان التحدي الأكبر اليوم يتمثل بإعادة هيكلة القطاع المصرفي، واستعادة الثقة بين المواطنين والمستثمرين[51]، والاقرار بحقوق المودعين ضمن حلول مدروسة عن طريق انشاء صندوق استعادة الودائع كخطوة فعالة في هذا الاتجاه[52]. مع ما يتطلب هذا من تعاون مع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي الذي تراجع عن الدخول في خطة إصلاحات اقتصادية مع لبنان. وبالتالي هو بحاجة إلى وضع خطة لإعادة رسملة البنوك وإدارة الديون السيادية التي تجاوزت 90 مليار دولار[53].
- خلق قرار سياسي جامع بعيدًا عن المحسوبيات والمحاصصة، فالمشكلة الأساسية لا تزال في غياب التوافق الوطني، والانقسامات داخل السلطة، وغياب المساءلة، رغم أن مستقبل لبنان الاقتصادي لا يزال معلقًا على إرادة سياسية إصلاحية حقيقية تخرج البلاد من دوامة الانهيار[54].
- أخيرًا، هناك حاجة ملحة لوضع خطة للأمن الوطني، تتضمن هذه الخطة دراسة معمقة لكل التهديدات والتحديات التي يواجهها لبنان خصوصًا في هذه المرحلة العصيبة من تاريخه، الأمر الذي يتطلب من وضعها إجراء مراجعة عامة وتقويم شامل لعناصر

(49) أنظر، تحديات اقتصادية أمام رئيس لبنان الجديد(تقرير) ، 6 ملفات اقتصادية تشكل أولوية للرئيس اللبناني الجديد جوزاف عون، على الرابط: https://share.google/zVbeUuYegf7nNIOPA

(50) صلاح سلام، لبنان بين الخروج من الأزمة والتسكين المؤقت ووهم الاستقرار، 2 حزيران 2025، تاريخ الاطلاع: 2026/1/3، الرابط: https://share.googleDjccHvHZC4sgT9LY5/

(51) أنظر، تحديات اقتصادية أمام رئيس لبنان الجديد، مرجع سابق.

(52) فادي خلف، الودائع بين القدسية والإمكانيات، افتتاحية تقرير أيار 2024، جمعية مصارف لبنان، 2024، ص 3.

(53) أنظر، تحديات اقتصادات أمام رئيس لبنان الجديد، مرجع سابق.

(54) محمد غساني، لبنان في أزمة عميقة... ما هي الإصلاحات الهيكلية الأساسية المطلوب تنفيذها؟ النهار، 2025/5/31، تاريخ الاطلاع، 2026/1/4، الرابط: https://share google/HKeOsNtHSqEmj6wER

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

البيئة الاستراتيجية الداخلية والخارجية بغية تحييد لبنان عن بؤر الصراع الإقليمي، ورغبة بتحقيق الاستقرار المتطلب لخلق بيئة استثمارية جاذبة ومناخ مستقر لعملية النهوض الاقتصادي[55].

الخاتمة

واجه لبنان تحديات اقتصادية كبيرة تطلّب الخروج منها إصلاحات جذرية لتحقيق نوع من الاستقرار والتنمية، بيد أن طريق لبنان في التعافي يبدو طويلًا وشاقًا نتيجة لتراكم الأخطاء والفساد على مدى عقود، وفي ظل نظام سياسي معقّد، وغياب الدعم الخارجي، والآثار المركبة للاضطرابات الإقليمية، بيد أن دخوله مرحلة سياسية جديدة يفتح المجال أمام فرص إصلاحات شاملة وتحفيز المساعدات الدولية للخروج من الأزمة خصوصًا وسط حديث عن إعادة إحياء المفاوضات مع صندوق النقد. لذلك يتوجب على الحكومة اللبنانية اتخاذ إجراءات جريئة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية، الأمر الذي يستوجب من لبنان أن يعيد هيكلة اقتصاده، عن طريق تعزيز انتاجه المحلي، وتقليل الاعتماد على القطاعات الريعية. مع ما يتطلب ذلك من تعزيز للشفافية ومحاربة الفساد، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية. إذ أن التحدّي اليوم بات في غاية الصعوبة في ظل تفاقم الأزمة إلا أنه غير مستحيل يتطلب تعاونًا وطنيًا وتضامنًا اجتماعيًا لتحقيق الأهداف المشتركة. فباتت جميع الأطراف مدعوة للعمل معًا لتعزيز الاقتصاد الوطني والنهوض فيه وبناء مستقبل أفضل للبنان وللأجيال القادمة".

المراجع

أحمد أبو زيد، يسرا، أزمة الإفلاس المصرفي في لبنان: الأسباب ومسارات الإصلاح، مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة: العدد 9، المجلد 3، أيلول 2024.

أراجي كيبيدي، تواضرس، وسفين أريك ستاف، مها قطاع، انفجار في خضم الأزمات، تأثير انفجار ميناء بيروت على المؤسّسات التجاريّة في المدينة، منظمة العمل الدوليّة، 2021.

أسطيح، بولا، أزمات وكوارث متلاحقة تنتهك اللبنانيين، بدأت في 2019 مع الانهيار المالي... ووصلت إلى ترقب الحرب، الشرق الأوسط، صحيفة العرب الأوّلى، أغسطس 2024

أسود، ليديا، الاقتصاد السياسي اللبناني: من اقتصاد مفترس إلى اقتصاد يلتهم نفسه، مركز مالكوم كير. كارينغي للشرق الأوسط، 22 مارس 2021. hhps://www.carneigieen.dow.ment.org

الإسكوا، تحديات التنمية في لبنان: المسار المتغير نحو الإصلاح

الرحيم محمد، عبد، انتظار الحرب "يضرب السياحة اللبنانية... والخسائر تتجاوز 3 مليارات دولار، جسور، بوست، 7 أغسطس 2024. تاريخ الزيارة، الرابط: hhps://www jusoorpost.com

أنظر الملخص التنفيذي لتوقعات موظفي البنك الدولي، تقييم تداعيات الأزمة السورية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، أيلول 2013.

(55) نزار عبد القادر، ارتدادات التحولات الإقليمية على لبنان وتفعيل قطاع الأمن اللبناني، منشورات الجيش، العدد 94، تشرين الأول 2015، تاريخ الاطلاع: 2026/1/2، الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb

أنظر، أخباركم اللبنانية، انهيار السياحة في لبنان: كيف تسببت الأزمات الأمنيّة والاقتصاديّة في تدمير قطاع السياحة؟ 17 يوليو، 2024، تاريخ الزيارة، 20،5،2025 الرابط: https://akhbarkumakhbarana.com

أنظر، أسباب في نظرة تراكم الدين العام اللبناني، ص 1، الرابط: hhps://www.fuadsiniora.com

أنظر، اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا، الحوار الوطني الاقتصادي والاجتماعي للبنان، الأزمة الاقتصاديّة والماليّة والنقدية، خلاصات أولية ومقترحات للمعالجة، مطبوعات الأمم المتحدة، الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، 2021.

أنظر، تحديات اقتصادية أمام رئيس لبنان الجديد، 6 ملفات اقتصادية تشكل أولوية للرئيس اللبناني الجديد جوزاف عون، على الرابط: https://share.google/zVbeUuYegf7nNIOPA

أنظر، تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم، تقييم سريع للأضرار والاحتياجات في بيروت، آب 2020.

أنظر، مجموعة البنك الدولي، منظمة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لبنان تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، الدراسة التشخيصية المنهجية عن لبنان، 15 حزيران 2015.

أنظر، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، انفجار بيروت وتداعياته على لبنان، وحدة الرصد والتحليل، 2019.

حسان، خضر، السياحة اللبنانية تحقق أسوأ المخاوف الدوليّة، المدن، (جريدة الكترونية)، الجمعة 29، 2024. تاريخ الزيارة، الرابط: hhps://www.almodon.com

حمود، نجاح، لبنان مثالًا... كيف يواجه محور المقاومة العقوبات الأمريكيّة والحصار؟، الميادين، 6 تموز 2021. https; www.almayadeen.net

حوار أجراه كلّ من بشار اللقيس، وعبادة كسر مع جورج قرم، هل يمكن أن نخرج من أزمة لبنان الماليّة والاقتصادية؟ وكيف؟، مجلة الآداب، 2019/11/21.

خلف، فادي، الودائع بين القدسية والإمكانيات، افتتاحية تقرير أيار 2024، جمعية مصارف لبنان، 2024.

ديون لبنان على حافة الانفجار المالي: عجز قياسي واقتصاد منكمش، الحرة بيروت، 23 أبريل 2025، تاريخ الاطلاع: 2026/4/1. الرابط: hhps://sharegoogleSFEsQqKKMD3eTRFRL

ريان فاخوري، جذور الاقتصاد الريعي في لبنان: دور المصارف والاحتكارات في خلق الأزمة المالية الحالية، المفكرة القانونية، 2020/1/24، تاريخ الزيارة، 2026/1/2. الرابط: hhps://share.google.IP1SGeI90l5fZEhSK

زريق، محمد، الفساد الاقتصادي: علّة لبنان المركزية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد التاسع، المجلد الأول، نوفمبر 2017

سلام، صلاح، لبنان بين الخروج من الأزمة والتسكين المؤقت ووهم الاستقرار، 2 حزيران 2025، تاريخ الاطلاع: 2026/1/3، الرابط: https://share.googleDjccHvHZC4sgT9LY5/

سليم البريزات، رايق، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجيّة الأمريكيّة (الأهداف والأدوات والعقوبات)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسيّة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانيّة.

شقير، شفيق، الحراك اللبناني: البواعث والمكونات والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، 23 ديسمبر، 2019.

عبد القادر، نزار، ارتدادات التحولات الإقليمية على لبنان وتفعيل قطاع الأمن اللبناني، منشورات الجيش، العدد 94، تشرين الأول 2015، تاريخ الاطلاع: 2026/1/2، الرابط: https://www.lebarmy.gov.lb

عضاضة، هاني، الدين العام في لبنان: المأزق الأكبر، بالعربية، 28، مايو 2025، تاريخ الاطلاع، 4،1،2026، الرابط: https://share.Google6yHxFmC04oIDFhahz

علمي، منى، لبنان والسقوط السريع في الهاوية، صدى، 20 ديسمبر 2019، تاريخ الزيارة: 2026/1/3، الرابط: hhps://share.googlediWMGgpoBTI9N2oCr1

غساني، محمد، لبنان في أزمة عميقة... ما هي الإصلاحات الهيكلية الأساسية المطلوب تنفيذها؟ النهار، 2025/5/31، تاريخ الاطلاع، 2026/1/4، الرابط: https://share google/HKeOsNtHSqEmj6wER

فقيه، جيهان، الصناعة السياحية والتنمية المستدامة في لبنان... بين التحديات المحلية والتنافسية العالميّة، كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والإدارية، الجامعة اللبنانية، 2018–2019.

فواز، فوزي، دبلوماسية الترويج السياحي والصحي، الدورة التدريبية الخاصّة للملحقين المتمرنين في السلك الخارجي في ملاك وزارة الخارجيّة والمغتربين، المعهد الوطني للإدارة، 2016.

قواص، محمد، ما بعد الانهيار: طريق لبنان الصعب للخروج من أزمته الاقتصادية، 26 ماي 2023.

ماضي، محمد، انعكاسات الحرب اللبنانية على قطاع السياحة ونظرة مستقبلية، بحث اقتصادي اجتماعي، دار النهار للنشر، بيروت، 1981.

محمد، نسمة، السياحة في لبنان... هل أثرت الأحداث الأمنيّة على موسم البترول" المنتظر؟، 25 يناير ،2024. https://almokhtar.eg.com

معكرون، جو، لبنان بعد انفجار بيروت: بين فشل الدولة والوصاية الدوليّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 25 آب.

مقابلة أجرتها العربيّة مع وزير السياحة اللبناني وليد نصار، الحرب في غزة لها تأثير سلبي كبير على لبنان، 9 نوفمبر 2023. تاريخ الزيارة،2025،5،20 الرابط: hhps//www.alarabiya.net

مقابلة أجرتها تريز منصور مع جورج قرم، بعنوان: هل أفلست المصارف؟، منشورات الجيش، الموقع الرئيسي للجيش اللبناني، العدد 416، شباط 2020.

مقابلة أجرتها، سعدى علوه مع جورج قرم، أزمة الجمهورية المصرفية والعقارية اللبنانية: "معيب أن تزداد خريطة الفقر بدل أن تنحسر في مئوية لبنان"، نشرت في المفكرة القانونية، 2020/4/15.

مقابلة، أجراها وزير الاقتصاد عامر البساط، مع منى، بتاريخ 10 ديسمبر 2025، بعنوان: هدفنا نقل الاقتصاد من ريعي يعتمد على الاستهلاك والاستيراد إلى انتاجي واستثماري قادر على المنافسة في الأسواق العالمية. الرابط: hhps://info3.com

نعمة إسماعيل، عصام، النظم السياحية: دراسة حول التشريعات والأنظمة السياحية والفندقية، مكتبة الاستقلال، بيروت، 2008–2009.

هوسمان، ريكاردو، أوغو بانيزا، كارمن راينهارت، دوغلاس باريوس، كليمنت برينوت، خيسوس دابوين باتشيكو، كليمنس غراف فون لوكنز، فرانك موسي ولويس منتوري، نحو انتعاش مستدام لاقتصاد لبنان، ص 1، ملخص باللغة العربية للاستنتاجات الرئيسية للتقرير الكامل نشر على الرابط التالي: https://growthlab.hks.harvard.edu